

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٧

المعنودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠:٠٠
نيويورك



١٩٩١/٦/١ محضور موجز للجلسة السابعة عشرة

اللّجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلى

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الجزء الاول : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

الجزء الثاني ، الباب ٢ : المساعي الحميدة ومنع السلم ، وصيانة السلم ، والبحث وجمع المعلومات

الباب ٣ : الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن

الباب ٤ : الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة

.../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.17
27 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتمويل . ويجب إدراج التمويلات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في تضمين أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستتمدد التمويلات بعد انتهاء الدورة في تمويل مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٣ - ١٩٩٤

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) A/46/61/Rev.1 و A/46/3 و Add.1 و A/46/16 و A/46/7

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد موزينسكي (بولندا) : تحدث بالثانية عن بلده وعن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، فقال إنه بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية ، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي من الان فصاعدا دورا أساسيا في حل المنازعات القليمية ، ومشاكل التنمية والبيئة ، ومسائل حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات . ولذلك تقوم بذلك تحتاج إلى ميزانية كافية تركز على الأولويات الجديدة . وسيقبل الوفدان البولندي والتشيكوسلوفاكي معدل النمو المقترح حتى لا يتأثر أي نشاط من الأنشطة التي أقرتها الجمعية العامة . غير أنها يضمان صوتيهما إلى أسماء الوفود التي طلبت إجراء تعديلات على مقترنات الأمين العام . وحرما منها على تحقيق الفعالية ، فيما يرىان أن هناك ما يبرر التخفيفات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالأنشطة التقنية التي تتطلع بها الأمانة العامة في إطار الأبواب ٣٣ دال و ٣٣ هاء و ٣٥ . وفي المقابل فيما متعددان إزاء توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالأنشطة الموضوعية . فيما يؤيدان بقوة مقترنات الأمين العام الرامية إلى تعزيز ملاك موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان .

٢ - ومضى يقول إن منهجية وضع الميزانية ينبغي أن تراعي الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل ، وكذلك تطور الوضع الدولي والاحتياجات الناجمة عنه . ومن دواعي السرور أن وفودا كثيرة تبدو حريمة على إلغاء الأنشطة ذات الفائدة الهامشية . ويؤيد الوفد البولندي والوفد التشيكوسلوفاكي تنظيم حلقة دراسية تقنية مخصصة لمسائل المنهجية ، على النحو الذي اقترحته لجنة البرنامج والتنسيق . وهو ما يطلبان شأنهما في ذلك شأن وفود أخرى ، أن يلغى مفهوم النفقات غير المتكررة وأن تظل النفقات الخارجية عن الميزانية متميزة عن النفقات المدرجة في الميزانية العادي . وفيما يتعلق بالموظفين ، فيما يشاطران وجهات نظر الوفود التي ترى أنه لم يتم استنفاد جميع امكانيات إعادة الوزع ، وأن عمليات إعادة التصنيف ينبغي أن تقتصر

(السيد موزينسكي ، بولندا)

على الوظائف التي تزايدت فيها المسؤوليات بشكل واضح مثل وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق وفيما يتعلق بالنمو الحقيقي للميزانية ، فإن معدل ٩٪ في المائة يبدو مقبولا ، مع إدخال بعض التعديلات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية .

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٣ - الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرار بشأن الباب ١ في مجتمعه . وقال إنه إذا لم يسمع اعترافا ، فسيعتبر أن اللجنة تقر في القراءة الأولى فتح اعتماد قدره ٢٨٣٨٠٠ دولار تحت الباب ١ ، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية ، على أن يكون مفهوما أن المسائل التي أثيرت أثناء القراءة الأولى سيتم النظر فيها خلال المشاورات غير الرسمية وأنه سيجري إدخال التعديلات الضرورية .

٤ - وقد تقرر ذلك .

٥ - الرئيس : أوضح أنه سيجري النظر خلال المشاورات غير الرسمية في التخفيفات العامة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، والتي يتربّط عليها آثار بالنسبة لجميع أبواب الميزانية البرنامجية ، وأنه سيجري فيما بعد إدخال جميع التعديلات الازمة على الأبواب المختلفة . وسيجري إبلاغ اللجنة في بداية المشاورات بقائمة المسائل المشار إليها في القراءة الأولى .

٦ - السيد كينشن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) : قال إنه يؤيد هذا القرار شريطة أن يجري إدخال التعديلات الازمة في وقت لاحق بعد المشاورات غير الرسمية ، على أساس التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية .

٧ - السيدة غويكوشيا (كوبا) : قالت إن وفيما يؤيد الرقم المذكور ، في ضوء التعليقات التي أدلّ بها الرئيس . غير أنها أكدت على أنه لا يوجد اتفاق فيما يتعلق بالفقرتين ١ - ١ و ١ - ٤٨ المتعلقة بالأنشطة التي لم تُعط الجمعية العامة بشأنها أية ولاية .

الباب ٢ : المساعي الحميدة وسمع السلم ، وصيانة السلم ، والبحث وجمع المعلومات

٨ - السيد بودو (مدير هبة تخطيط البرامج والميزانية) : أشار الى أن الباب ٢ يتعلق في جزء كبير منه بصيانة السلم والأمن الدوليين ، التي تشكل أحد ميادين الأنشطة الخمسة ذات الأولوية في المنظمة . وهذا هو ما يفسر معدل النمو البالغ ٢ في المائة ، الذي يزيد عن المتوسط في الميزانية البرنامجية ككل . وكذلك يفسر هذا الترتيب للأولويات بعضا من المقتراحات التي قدمها الأمين العام ، لاسيما تلك المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهيئة في فلسطين . وقد عرفت مسألة صيانة السلم على هيئات مختلفة ، وسيتم إطلاع اللجنة على النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئات . وقال في ختام كلمته إن اللجنة الاستشارية قد أشارت الى تقرير مقدم من الأمانة العامة بشأن أنشطة صيانة السلم ككل . ووصف ذلك التقرير بأنه وثيقة داخلية لم يقرر الأمين العام بعد نطاق توزيعها ، ولكن الأمانة العامة ستتوفر قريبا معلومات بشأن وضع هذه الوثيقة .

٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ٢ - ١٦ من تقريرها بأن يخفيض الاعتماد المطلوب للباب ٢ الى ٧٢٠٠٠ دولار . ويستند هذا التخفيف في جزء منه الى الوفورات التي تم تحقيقها أثناء فترة السنين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، والتي كانت في إطار الباب ٢ أعلاه . بيد أن تكوين هذا الباب لم يكن مماثلا تماما لتكون الباب ٢ الحالي .

١٠ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى ذلك توسيع اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٢ - ٨ و ٣ - ٩ ، بتخفيف الاعتمادات المطلوبة لشراء واستبدال مركبات لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهيئة في فلسطين ولفريق مراقبين الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . واللجنة مقتنعة بالفعل بأنه كان يمكن للتقديرات أن تكون منخفضة عن ذلك بكثير لو أن الأمانة العامة أخذت في اعتبارها الأسعار التي يمكن الحصول عليها عن طريق الدعوة إلى تقديم عطاءات . وفي الفقرة ٢ - ٣٨ من الميزانية البرنامجية ، أشير إلى أن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهيئة تشكل بمثابة ما وحدة لدعم قوات صيانة السلم في المنطقة ، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، اللتين تستخدمان أيضا في عملياتها مركزا لمراقبة في منطقة قناة السويس ، تقدر تكلفتها بـ ١٦٧ مليون دولار . وترى اللجنة الاستشارية ، التي تأذن أيضا بشراء المعدات بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، إن من شأن تحسين التنسيق أن يخفيض النفقات .

(السيد مسيلى)

١١ - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بالاتصالات ، مازالت اللجنة الاستشارية غير مقتنة بأن إقامة محطة أرضية في روالبندي أمر ضروري جداً . وستواصل اللجنة النظر في هذه المسألة في ضوء التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بشأن استراتيجيات هيئات الأمم المتحدة في مجال الاتصالات . وأخيراً ، تومي اللجنة في الفقرتين ٢ - ١٣ و ٥ - ٢ بعدم الموافقة على مقترنات الأمين العام فيما يتعلق بإنشاء بعض الوظائف وبعض أفرقة الخبراء المخصصة . وفي الواقع ، لا تتوفر لدى اللجنة القناعة بأن عدد الموظفين الموجودين حالياً غير كافٍ .

١٢ - السيدة بيريبيثفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن اللجنة شددت في نتائجها وشومياتها (الفقرات ٧٩ إلى ٧٧) على أهمية انشطة المنظمة في ميدان صيانة السلم والأمن الدوليين ولاحظت أنه ، وفقاً للقرار ٤٥/٢٠٣ ، ينبغي استرعاء انتباه الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية المختصة في الأمم المتحدة إلى مفهوم منع السلم . وقد حصلت اللجنة على تأكيد من الأمانة العامة بأن ذلك سوف يتم في الوقت المناسب حتى تتمكن اللجنة الخامسة من النظر في مشروع الميزانية .

١٣ - الرئيس : قال إن رئيس الجمعية العامة أحاطه علماً بأن الجهة المختصة بهذا الموضوع هي اللجنة الخامسة المعنية بعمليات صيانة السلم (لجنة الأربعين والثلاثين) وأنها ستقدم تقريرها ، بعد الانتهاء منه ، إلى اللجنة السياسية الخامسة .

١٤ - السيدة غيووكوشيا (كوبا) : أعادت إلى الذهن أن الجمعية العامة ، في قرارها ٤٥/٢٠٣ ، تدرك أن اللجنة الخامسة لم تكن في موقف يسمح لها بالنظر في مسائل موضوعية مثل منع السلم ، وأنها قررت إحالة النظر في تلك المسائل إلى الأجهزة الحكومية الدولية المختصة وغيرها في الأمم المتحدة ، دون مساند بمهام الأمين العام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة . وذكرت أن المشاورات التي سبقت اعتماد هذا القرار كانت حساسة جداً وأن وفوداً عديدة اضطرت إلى حد كبير إلى قبول حلول توفيقيّة والتزمت الأمانة العامة حينئذ بتقديم وثيقة بشأن مفهوم منع السلم إلى الأجهزة المختصة التابعة للجمعية العامة ، ولا سيما اللجنة الخامسة ، قبل انعقاد دوراتها القادمة . وانقضى أكثر من عشرة شهور ولم تحمل اللجنة الخامسة حتى الآن على تعریيف محدد لمفهوم منع السلم . وبالتالي فإن وفدها يعتقد أن اللجنة ليست في وضع يمكنها من اتخاذ قرار بشأن الباب ٢ .

١٥ - السيدة روسموين (النرويج) : تحدثت باسم بلدان الشمال الأوروبي فا أكدت من جديد تأييد هذه البلدان القوي لعمليات صيانة السلم التي تطلع بها الأمم المتحدة والتي أوضحت تاريخها الحديث في الآونة الأخيرة أهميتها القصوى . ومضت تقول إنه ينبغي أن يوضع تحت تصرف الأمين العام الموارد اللازمة التي تتوجّل له متابعة الوضع العالمي والاكتشاف السريع لأي تهديد للسلم والأمن الدوليين . وفي هذا الصدد ، فإن البحث وجمع المعلومات لها أهمية خاصة . وترى بلدان الشمال الأوروبي أنه يمكن قبول الاعتماد المطلوب وكذلك معدل النمو ، الذي يمكن عزوه إلى حد كبير إلى أنشطة فريق مراقبة الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، فيبدون هذه الأنشطة ، يمكن أن يكون النمو بالنسبة لهذا الباب منعدما أو سلبيا . كذلك دعا الأمين العام إلى زيادة كبيرة في الاعتمادات المخصصة للبحث وجمع المعلومات ولكن هذه الأنشطة لا تستوعب مع ذلك إلا جزءا محدودا من الموارد المطلوبة لهذا الباب في مجموعه . وتلاحظ بلدان الشمال الأوروبي أن اللجنة الاستشارية قد أوصت ، بقصد هذا الباب ، بتخفيف عام وبتخفيضات محددة يبلغ مجموعها ٣ في المائة من الاعتماد المطلوب ، مما قد يؤدي إلى نمو سلبي ، في حين أنه ، بالنسبة لأنشطة أخرى ، لم يبلغ مجموع التخفيضات سوى ٢ في المائة . وقد تبدو هذه التوصيات غير متسقة مع رغبات الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه الفئة من الأنشطة .

١٦ - وأضافت قائلاً إن بلدان الشمال الأوروبي ، بالرغم من أنها لا ترغب في الخوض في تفاصيل التخفيضات الموسّى بها ، تشعر بالقلق إزاء التخفيف العام البالغ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار المطلوب بالنسبة للباب ٢ ، وفي الواقع ، لم توصي اللجنة الاستشارية بتخفيضات أكبر إلا بالنسبة لرابعة أبواب أخرى . ومن ثم ، فهي ترغب في الحصول على معلومات محددة بشأن الطريقة المتبعة في توزيع التخفيضات العامة وتود أن تعرف إلى أي مدى تضاف تلك التخفيضات إلى التخفيضات المحددة . ونظراً لكبر حجم التخفيضات المقترحة بالنسبة للباب ٢ ، ينبغي النظر فيها في مشاورات غير رسمية .

١٧ - السيد سبانز (هولندا) : تحدث باسم الدول الأثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقال إن الأنشطة المتعلقة بصنع السلم وصيانته تشكل إحدى الوظائف الرئيسية للمنظمة . وترى الدول الأثنتي عشرة أن من المناسب جداً أن يُنظر في الباب ٢ في هذه المرحلة . فالمناقشة الجارية حالياً في إحدى الهيئات الفرعية لا تؤثر على الموارد المقترحة للباب ٢ . ويكتفي تعديل السرد في ضوء مقررات اللجنة السياسية الخامسة التي ينبغي إدراجها في الخطة المتوسطة الأجل وفي النصوص التي تجيز البرامج ذات الصلة .

(السيد سبانز ، هولندا)

وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تكتفي الدول الاشتراكية عشرة في الوقت الحالي بالتأكيد على الاممية التي تعلقها على البحوث وجمع المعلومات ؛ ومن الاممية يمكن أن تتخذ تدابير فعالة في هذا المجال تتبع للأمين العام أن يضع سياسة متساوية بشأن صنع السلم والحلولة دون نشوب منازعات .

١٨ - السيد كلافيجو (كولومبيا) : أعاد إلى الذهن نتائج لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بمفهوم صنع السلم . وقال إنه يرى أنه لا يمكن للجنة أن تتخذ قرارا بشأن الباب ٢ إلا إذا اتخذت الأجهزة المختصة قرارا رسميا . وينطبق ذلك أيضا على الباب ٢١ . وينبغي حسم هذه المسألة في أقرب وقت ممكن من أجل الإسراع في إقرار الميزانية .

١٩ - السيد جادمانى (باكستان) : قال إنه يشاطر الملاحظات التي أبدتها ممثليه النرويج . وأكد على أهمية المهمة التي يضطلع بها فريق مراقبى الأمم المتحدة العسكريين في الهند وبباكستان وبالتالي على ضرورة تزويده بجميع الوسائل الضرورية للوفاء بمهامه على أفضل وجه .

٢٠ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن الباب ٢ يحتوي على انشطة أساسية ينص عليها الميثاق بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين . ونظرا إلى أنه سيطلب إلى الأمين العام في المستقبل ، دون شك ، أن يقوم بدور مهم في حل المنازعات ، فمن غير المستحب أن تتخذ الجمعية العامة في الوقت الحالي تدابير تنزع إلى الحد من هذا الدور . خلال فترة السنين الحالية ، ارتفعت تكلفة عمليات صيانة الأمن والأنشطة المرتبطة بها ارتفاعا كبيرا . وبالتالي ، فمن الضروري أن تتلقى الدول الأعضاء معلومات كاملة جدا بشأن تمويل هذه الأنشطة .

٢١ - ومضى يقول إن وفد الولايات المتحدة يريد الحصول على اوضاحات بشأن حالة تقدم التقرير التحليلي المخصص لعمليات صيانة السلم الذي ينبع أن يقدمه الأمين العام إلى الدورة الحالية . وقال إنه يرى أنه يجب تقديم تقارير مالية وادارية لدى اختتام كل من هذه البعثات أو ، في حالة امتدادها لعدة سنوات ، في نهاية فترة السنين . ففي أغلب هذه الحالات ، لا يكون لدى الجمعية العامة معلومات كافية تمكنها من إقرار الميزانيات الخاصة بكل من هذه الأنشطة .

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٢ - وأضاف قائلاً إنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد دون تحفظ الجهد التي يبذلها الأمين العام حالياً لإيجاد حل لمشكلة كمبوديا ، فهي تعتقد أنه من غير المناسب تحويل الوظائف المؤقتة في مكتب الممثل الخاص إلى وظائف دائمة ، وبالتالي ، فهي تقر التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ٢ - ٧ من تقريرها .

٢٣ - واسترسل المتحدث قائلاً إنه ينبغي للأمين العام أن يبذل جهوداً هامة لزيادة حجم التبرعات التي تقدم إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ولفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . وفي هذا الصدد يلاحظ وفد الولايات المتحدة أن إحدى الحكومات قد وضعت طائرة تحت تصرف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . وهو ينوي أن يعرف ما إذا كانت هناك محاولة للحصول على مساعدة مماثلة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . فيإن ذلك سيسمح بتجنب الزيادة الكبيرة المذكورة في الفقرة ٢ - ٦١ . والايضاحات الواردة في هذه الفقرة لتبرير استئجار طائرة أكثر تكلفة غير جلية . وينبغي للأمين العام أن يقدم ايضاحات بشأن هذا الموضوع .

٢٤ - وذكر أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قدمت توصيات كثيرة هامة فيما يتعلق بتمويل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . ويعتقد وفد الولايات المتحدة أنه آن الأوان لإخضاع هاتين العمليتين لتقدير متعمق وإبلاغ الجمعية العامة بنتائج هذا التقدير ، في دورتها السابعة والأربعين . وينبغي ، على وجه الخصوص ، أن يكون في الإمكان تخفيض عدد الموظفين المحليين .

٢٥ - وقال إن اللجنة الاستشارية طلبت من الأمين العام أن ي flattening بدراسة تفصيلية بشأن مكتب منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بآفغانستان . ويجد وفد الولايات المتحدة الحصول على معلومات أوفى في هذا الصدد من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإداره والميزانية .

٢٦ - وأضاف قائلاً إن العلاقة بين أنشطة مكتب منسق المساعدة لتعهيم لبنان وتنميته ، وأنشطة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، غير واضحة . ويرى وفد الولايات المتحدة أنه ينبغي تجميع كل الأنشطة المتعلقة بلبنان تحت ادارة مسؤول واحد .

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٧ - ومضى يقول إن مكتب البحث وجمع المعلومات انضم حاليا إلى كيانات أخرى عدّة تهتم بالمسائل المتعلقة باللاجئين . وتساءل الولايات المتحدة عن سبب توزيع المسؤولية عن اللاجئين على هذا النحو . وفضلاً عن ذلك ، ففي حين أنها تسلم بضرورة متابعة الوضع السياسي الدولي ، فهي لا تعتقد أن هذا يبرر تعزيز المكتب . إن الواجب أولاً هو استغلال مصادر المعلومات الأخرى استغلالاً أفضل ، مثل تقارير شعبة الشؤون السياسية ، و ERA ودوائر الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام .

٢٨ - السيدة بوليو (كندا) : صرحت بأنها تشاهد قلق بلدان الشمال الأوروبي بشأن نوعي التخفيف اللذين أوصت بهما اللجنة الاستشارية . فالتفعيف الإجمالي المقترن بالنسبة للباب ٣ أكبر بكثير ، مقدراً كنسبة مئوية ، من التخفيف المقترن بالنسبة للميزانية البرنامجية ككل . ومن المحتمل أن الأرقام وضعت على أساس مقارنة ببرامج فترة السنتين الماضية ، التي لم تكن بالضرورة مماثلة . وقالت إن الوفد الكندي يرغب في الحصول على إيضاحات أكثر تفصيلاً حتى يتتأكد من أن هذه التخفيفات لن تؤثر على برامج ذات أولوية . ويتساءل الوفد أيضاً ما إذا كان التخفيف الموصى به بشأن المركبات مفرطاً ويفيد إلى زيادة في نفقات الصيانة .

٢٩ - السيد شيروناغاران (سنغافورة) : تحدث باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأعرب عن أسفه لأن اللجنة الاستشارية أوصت بعدم الموافقة على تحويل الوظائف الأربع المؤقتة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرق آسيا إلى وظائف دائمة . ولم تبد اللجنة أي سبب محدد عدا أنها غير مقتضبة . وقد أشارت لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٧٠ من تقريرها إلى أنه كان ثمة اعتراض على المقترن ولكن لم يُعرف على وجه التحديد ما هي وجهات نظرها بشأن هذه المسألة . ومكتب الممثل الخاص لم ينشأ للاهتمام بمسألة واحدة فقط ، أي تسوية النزاع في كمبوديا . فولايته تشمل عدداً من المسائل الحساسة التي تحتاج إلى معالجة على مستوى المنطقة (المساعدة الإنسانية ، ومشاكل اللاجئين في جنوب شرق آسيا ، وأعمال القرصنة في بحر الصين ، وصيانة السلم ، وما إلى ذلك) . وهذا المكتب هو الملة الرئيسية بين المجتمع الدولي والأمين العام فيما يتعلق بجميع هذه المسائل .

٣٠ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بتسوية النزاع في كمبوديا ، ترى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه سيتعين على المنظمة أن تقوم بدور حاسم في المرحلة التالية . وفي أغلب الظن ستستمر عمليات صيانة السلم وأعمال التعمير في كمبوديا/..

(السيد شيروناغاران ، سنغافورة)

لسنوات عديدة . وهذا مبرر للبقاء على المكتب لفترة طويلة نوعا ما ، بل ربما يكون من الضروري تعزيزه . وفضلا عن ذلك ، فإن تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة لن يتربّ عليه آثار مالية . وقد سبق أن أقرت الجمعية العامة وظيفتين في إطار هذا الباب . ولا يوجد فرق بين مسؤوليات تلك الوظيفتين ومسؤوليات الوظائف المقترن تحويلها . ولكن يمكن شاغلو تلك الوظائف من العمل في ظروف مرضية ، يجب أن يُعْنَى لهم درجة معينة من الأمان الوظيفي . وبناء على ذلك ، تؤيد بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوة اقتراح الأمين العام وتطلب بـالحاج من اللجنة الاستشارية أن تعيد النظر في توصيتها .

٢١ - الأنسة شيتاخا (كينيا) : قالت إن وفدها يؤيد بوجه عام توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . وتطرقت إلى الزيادة الكبيرة بصورة غير معتمدة في الإيجارات التي أشير إليها في الفقرة ٢ - ٥٩ من الميزانية البرنامجية المقترنة ، فأكملت أنه ينبغي للمنظمة ، بوجه عام ، أن تتفادى استئجار مبان من أفراد يحاولون تحقيق مكاسب مفرطة سيما وأن الأمم المتحدة ، في هذه الحالة بالذات ، أجرت تحسينات في المبني . وقالت الممثلة أنها تود أن تعرف ما إذا كانت هناك حالات مماثلة في أماكن أخرى وأعربت عن أملها في العثور على ترتيب أفضل عند تجديد عقد الإيجار .

٢٢ - السيد راي (الهند) : قال إن من المهم أن تدار عمليات صيانة السلم على نحو فعال وبأقل تكلفة ، على نحو ما ذكره قبله المتكلمون الآخرون . وهو ينتظر باهتمام الدراسة الجارية ويأمل في أن تسفر عن وفورات جديدة وترشيد أفضل .

٢٣ - وأضاف أن الوفد الهندي يؤيد بوجه عام توصيات اللجنة الاستشارية . وفي الواقع فإن الموارد المطلوبة لشراء مركبات لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهندسة في فلسطين وفريق مراقبين الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان تبدو مبالغ فيها إلى حد ما . وفيما يتعلق باستئجار وصيانة الأماكن ، قال إن من المستحب أن تتحمل البلدان المضيفة هذه النفقات . وتساءل عما إذا كان هذا الأمر قد نوقش مع حكومة

(السيد راي ، الهند)

البلد المضيف لفريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . وعلى نحو ما أشار اليه ممثل كينيا ، ينبغي تجنب التخاطب مع أفراد . وبالامكان إيجاد حل بديل بالنسبة لفريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . علاوة على ذلك ، فإن الوفد الهندي يؤيد ، بلا تحفظ ، التوصيات الواردة في الفقرات ١٠-٢ إلى ١٣-٢ و ١٥-٢ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٣٤ - السيد وو غنغ (الصين) : قال ان بلده يعلق أهمية كبيرة على عمليات صيانة السلم ولكنه يدعو الى أن تكون هذه العملية فعالة قدر الامكان . وب بهذه الروح ، فإن بلده يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالمركبات والمواد الأخرى الموضوعة تحت تصرف هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهند في فلسطين وفريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . وبالتأكيد فإن بالامكان تحقيق وفورات كبيرة عن طريق زيادة التشديد على الميزانية . وفيما يتعلق بتحويل أربع وظائف مؤقتة الى وظائف ثابتة ، يشاطر الوفد الصيني الى حد ما ممثل سنغافورة ما أعرب عنه من آراء . وبما أن هذا الاقتراح لا يرتبا أي آثار مالية ، فإن الوفد يرجو أن تعطي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية توضيحات فيما يتعلق بموقفها .

٣٥ - السيد كينتشين (المملكة المتحدة) : أعرب عن رغبته في معرفة ما اذا كانت بعض أوجه الإنفاق التي لم يطلب لها أي اعتماد في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ تحت البند ٦ من الجدول ٣-٢ من الميزانية البرنامجية تتصل في الواقع الأمر بال النفقات المتكررة . فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يتبع على الامانة العامة أن تحدد ما اذا كان النشاط الذي يتعلق به الأمر ناتج عن قرار اتخذه هيئة حكومية دولية ، وإذا كان الجواب بالإيجاب ، ما اذا كانت الهيئة المختصة تقوم بدراسة هذا النشاط بصورة منتظمة .

٣٦ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار الى الفقرة ٣-٤٤ من الميزانية البرنامجية قائلا إن تشديد مبنى جديد لاستخدام المكاتب في القدس سيستوعب ما يقرب من ربع المبلغ المخصص لاستئجار وصيانة الأماكن . وطلب من الامانة العامة معلومات تكميلية بشأن "النقض الحاد في الأماكن" الذي تعياني منه هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهند في فلسطين .

٣٧ - السيد بودو (مدير شعبة التخطيط والبرامج والميزانية) : أشار الى أنشطة الامم المتحدة في لبنان قائلا إنه ينبغي التمييز بين الأنشطة التي تجري في الموقع والتي يشملها الباب ٢ ، وأنشطة المقر التي يرد وصفها في الباب ٤ . وفي هذه

(السيد بودو)

الحالة ، لا توجد ازدواجية ولكن تقسيم للعمل . وفيما يتعلق بمكتب البحوث وجمع المعلومات ، أشار إلى أن الجمعية العامة ذاتها طلبت أن يشارك المكتب في الجهود التي تبذل لتجنب حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين . وعلى أي حال ، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة قريبا تقريرا تلخيصيا إلى اللجنة الثانية عن هذه المسألة . وفيما يتعلق بال报导 الداخلي الذي أعدته الأمانة العامة بشأن عمليات صيانة السلم ، أعرب السيد بودو عن آمله في أن يصبح بوسعه قريبا أن يبلغ اللجنة بنواياها الأمانة العامة فيما يتعلق بتعميم هذه الوثيقة . وفيما يتعلق بمكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية أو الاقتصادية المتمللة بافغانستان ، فإن خدمات المراقبة الداخلية للحسابات حققت غرضها وقد تم ايفاد بعثة إلى جنيد وإلى أفغانستان .

٣٨ - وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وفريق مراقبين الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، أشار السيد بودو إلى أن تقدير النفقات خلال السنتين السابقتين يأقل من قيمتها الحقيقة يفسر جزئياً مبالغ الاعتمادات المطلوبة . وسوف تتسلم الوفود مزيداً من التفاصيل بشأن هذا الموضوع خلال المشاورات الرسمية .

٣٩ - وفي معرض الرد على ممثل كينيا ، قال السيد بودو إن الأمانة العامة تبذل قصاراً لها للتفاوض بشأن الإيجار المطلوب من الأمم المتحدة في رواليبي ، ولكن بدونفائدة . وقال إنه سيعود فيما بعد إلى النقطتين الآخريتين اللتين أشارتهما الوفود .

٤٠ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : أشار إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تسلم بما لأنشطة صيانة السلم أو إقراره من أولوية وبما لها من أهمية متزايدة . ومع ذلك ، يتبعين أن تدار هذه الأنشطة بنفس معايير الفعالية والانتاجية شأنها شأن الأنشطة الأخرى . واستناداً إلى هذا المبدأ ، الذي تلتزم به اللجنة ، تطلب اللجنة الاستشارية من وقت إلى آخر إلى الأمانة العامة تقريراً خاماً بشأن هذه العملية أو تلك . فمن غير الممكن الإيحاء بأن اللجنة تعمل على اعتماد توصيات تزيد من مسؤولية مهمة الأمين العام . وفي هذه المرحلة تكفي الإشارة إلى أن بالإمكان تخفيض المبالغ التي تطلبها الأمانة العامة .

٤١ - وفيما يتعلق بالتوصيات المتمللة بتحويل وظائف مؤقتة في مكتب الممثل الخامس للأمانة العامة لشؤون الإنسانية في جنوب شرق آسيا ، أشار رئيس اللجنة إلى الملاحظات الواردة في الفقرتين ٥-٢ و ٧-٢ من تقريرها . وفي هذا الصدد ، يؤكد رئيس

(السيد مسيلي)

اللجنة أن الطلبات المتعلقة بإعادة تصنيف الوظائف أو تحويلها تخضع أحيانا لاعتبارات أخرى غير تلك المحددة رسميا ، وعلى ذلك ترى اللجنة الاستشارية أن التحويل المطلوب ليس له ما يبرره وتقدم توصيتها بناء على ذلك . إن الأمر لا يتعلق باتخاذ قرار : فتخفيض عدد الوظائف هو من مسؤولية اللجنة الخامسة .

٤٢ - السيدة بيرينغفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن الفقرة ٧٠ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تحويل وظائف مؤقتة في مكتب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرق آسيا إلى وظائف ثابتة يعكس بحق مناقشات اللجنة . وبما أن هذه اللجنة قد قررت عدم إبداء رأيها في إعادة تصنيف الوظائف أو تحويلها ، فإنها لم تتوصل إلى نتيجة . وفي هذه الحالة ، فإن رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق تتفق مع اللجنة الاستشارية في أن على الأمانة العامة أن تعطي أسبابا حقيقة لهذا النوع من الاقتراحات .

٤٣ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن من الممكن لا تجدد حكومته مساهمتها في صندوق الاعتمادات الخاصة لافغانستان ما لم تتلق معلومات محددة بشأن استخدام مساهمتها السابقة . وذكر أنه لهذا يود معرفة التاريخ الذي ستقدم فيه هذه المعلومات إلى الدول الأعضاء .

٤٤ - السيد تيروناغران (سنغافورة) : تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إنها ترى أن بإمكان الأمانة العامة أن تفسر على نحو أكثر اقناعا للجنة الاستشارية لماذا لا يزال مكتب الممثل الخاص بحاجة للوظائف المذكورة في الفقرة ١٥-٢ من مشروع الميزانية البرنامجية ، في الوقت الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بأشد العمليات تعقيدا في تاريخها على حد تعبير الأمانة العامة في بيان صحفي .

٤٥ - السيد بودو (مدير شعبة التخطيط والبرامج والميزانية) : أشار إلى أن مفهوم الوظيفة "القابلة للتتجديد" قد ألغى . فإذا أراد الأمين العام اقتراح تحويل بعض الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة ، فذلك لأن المنظمة لا تزال بحاجة إلى مؤهلات شاغليها خلال السنوات القادمة . وبطبيعة الحال ، فإن من حق اللجنة أن تبدي رأيها بشأن صحة هذه المقترنات .

٤٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : وجه انتباه مثل سرافورة الى أن اللجنة الاستشارية ستدرس بصورة مستقلة ميزانية عمليات الأمم المتحدة في كمبوديا ، التي يتعين أن يضعها الأمين العام استناداً إلى قرارات مجلس الأمن . ومقترنات الدراسة تتصل بالأنشطة المنصوص عليها في الميزانية العادية وينبغي دراستها في هذا السياق . وعلاوة على ذلك ، فقد أكد من جديد ، في معرض الإشارة إلى مشاكل الإجراءات ، على أن سلطة اتخاذ القرارات هي من اختصاص اللجنة الخامسة .

٤٧ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : طلبت ، في ضوء الأسباب التي شرحتها أن يطلب من مكتب المستشار القانوني للأمم المتحدة إبداء رأيه بشأن صحة الإجراء الذي اتبعته اللجنة الخامسة فيما يتعلق بباب ٢ .

٤٨ - الرئيس : قال إن بإمكان اللجنة أن تبدي رأيها على الفور فيما يتعلق بباب ٢ ، مع مراعاة التحفظات الواردة في نص القرارات التي اتخذت لدى القراءة الأولى .

٤٩ - السيدة غويكوتشيا (كوبا) : أصرت على أن يستشار مكتب المستشار القانوني .

٥٠ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : يعتقد أن طلب فتوى قانونية يجب أن يأتي نتيجة لقرار تتخذه اللجنة بكاملها . ومن ناحية ثانية ، يرى أن اختصاص اللجنة هو من المسائل التي تخضع لمكتب الجمعية العامة وأن هذا الأخير هو الذي أحال عليهما البند ١٠٧ . وقال ممثل المملكة المتحدة إنه عرض له في كثير من المناسبات السؤال عن اختصاص اللجنة إزاء كثير من المسائل الأساسية التي بحثتها اللجنة في إطار الخطة المتوسطة الأجل . ويؤكد أن يعرف شعور الوفود الأخرى بشأن هذا الموضوع وأن يحمل ، إذا أمكن ، على آراء أخرى من الجهات ذات السلطة . وأنه لا يفيب عن ذهنه أيضاً المادة ١٢١ من النظام الداخلي : لا يعتزم القيام بطلب تصويت ، لكن هذا الحل يبدو مقبولاً ، ذلك أن الأمر يتعلق بمسألة اجرائية .

٥١ - وأردف قائلاً إن وفد المملكة المتحدة يؤيد اقتراح الرئيس الذي يدعو إلى موافلة القراءة الأولى للباب ٢ طبقاً للإجراء الذي تم اعتماده بشأن الباب الأول .

٥٢ - الرئيس : طرح على اللجنة أن ترجى اتخاذ قرارها لكي تتيح له الوقت اللازم لتشاور مع لجنة الاربعة والعشرين ، واللجنة السياسية الخامسة ، رئيس الجمعية العامة إذا اقتضى الأمر ذلك .

٥٣ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : قال إن له تحفظات على مثل هذا الاجراء الذي يحيد عن القرار الذي اتخذته اللجنة بكمالها في ختام الباب الاول . غير أنه ، اذا كانت اللجنة ترى من المقبول استئناف النظر في الباب ٢ فور جلستها القادمة ، فإن وفد المملكة المتحدة لن يعترض على ذلك .

٥٤ - السيدة غواكوتشيا (كوبا) : لفتت النظر إلى أنه عندما تُطلب فتوى قانونية ، فإن هذا الطلب لا يُرفض عموماً . وهي لا ترى أي مانع من أن تطبق المادة ١٢١ من النظام الداخلي . وعلى هذا الأساس فهي مستعدة ، على أساس توفيقي ، أن تقبل باقتراح الرئيس .

٥٥ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة قررت تأجيل قرارها بشأن الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٦ - وقد تقرر ذلك .

الباب ٣ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

٥٧ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : بين أن هذا الباب يحظى بال الأولوية التي منحت للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . وأضاف أنه لا شك أن اللجنة قد لاحظت أن نسبة معدل النمو وهي ٢ في المائة ، أعلى قليلاً من متوسط معدل النمو . ولا شك أنها لاحظت أيضاً أنه طلب اعتماد هام (٩٦٠ ٧٠٠ دولار) تحت بند أعمال الطباعة التعاقدية والتجليد (الفقرة ٣ - ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة) . وأوضح أن توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بهذا الشأن ترد في الفقرة ٣ - ٤ من تقريرها . وبين السيد بودو في هذا الصدد أن هذه الاعتمادات تجري ادارتها بصورة مركزية وأن الامانة العامة يمكنها ، في بعض الظروف ، أن تقوم بتحويل أموال من باب لآخر ، علماً بأن عليها أن تبلغ بذلك في التقارير عن تنفيذ الميزانية .

٥٨ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أكد أن الجزء الهام من التخفيف المطلوب في الباب ٣ يتعلق بأعمال الطباعة التعاقدية . ونظرًا للنفقات الفعلية للسنوات السابقة ، فهو يومي بتخفيف عام تحت هذا البند بمبلغ مقداره ١٨٧٨ ٥٠٠ دولار . وأن مما يبرر هذا التخفيف أيضاً إدخال التقنيات الجديدة والزيادة المتوقعة لقدرة انتاج الدوائر المكملة بإنتاج الوثائق . فالتفصيف المطلوب لهذا الوجه من وجوه الانفاق في الباب ٣ لا ينبغي أن يشير أية مصاعب ، كما بين ذلك السيد بودو ، ولا سيما أن الامانة العامة يمكنها أن تحول أموالاً من باب لباب آخر حسب الاحتياجات .

٥٩ - السيدة بارنفير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : لاحظت انه لأول مرة تقتصر الأولويات بالنسبة لهذا الباب وكذلك بالنسبة للبرامج الفرعية وبالنسبة للأنشطة . وكون لجنة البرنامج والتنسيق قد أحاطت علما بتلكاقتراحات لا يعني أنها راضية عنها كل الرضا . وإنما يعني أنها لاحظت أن الامانة العامة قد حاولت أن تبيّن الأولويات على الرغم من المماعب التقنية التي تشيرها هذه العملية .

٦٠ - السيد متشال斯基 (الولايات المتحدة الأمريكية) : رحب بخوض التكاليف المتعلقة بطباعة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لكنه لا يزال قلقاً بسبب المبالغ الهائلة التي لا تزال تخصم لتلك الطباعة في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الوثائق ، نظراً لتأخير اصدارها ، غير ذات أهمية تاريخية في وقت نشرها . ويأمل أن تشرح له أسباب هذه التأخيرات وأهمية عدد الموظفين المكرسين لهذه المهمة . فإذا كان السبب في طبع هذه الوثائق في الخارج هو شكل عرضها فيستحسن تغييره . ومن ناحية ثانية ، وكما يتبين من الباب ٣٢ أن اسناد أعمال الترجمة والطباعة للخارج يتحقق في بعض الحالات وفسورات من الممكن إذن التفكير في مزيد من اللجوء إلى هذه الطريقة ، الأمر الذي سيسمح بتخفيف التكاليف الخاصة بالموظفين الدائمين لإدارة هؤون المؤتمرات . وأضاف أن هذه الملاحظات وطلبات الإيضاح تتطبق أيضاً على سجل ممارسات مجلس الأمن . وبما أن هذا المنشور وهو من منشورات الأمم المتحدة القليلة التي تستعين بها كثيراً الحكومات والباحثون ، فإنه من المؤسف أن الملحق الذي يتوقع نشره خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٢ لا يغطي إلا الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٥ .

٦١ - وفيما يخر اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استعمال الفضاء للأفراد الإسلامية التي تواصل عقد بعض من اجتماعاتها في جنيف يأمل وقد الولايات المتحدة أن تتخذ الجمعية العامة قراراً يفرض عليها عقد اجتماعاتها في مقرها في نيويورك .

٦٢ - وأخيراً أشار ممثل الولايات المتحدة مسألة تطبيق القرار المتعلق بمرتبات موظفي الفتاة العامة التي اتخذته الجمعية العامة عام ١٩٩٠ . وقال إنه يأمل أن يتلقى من الامانة العامة جدول يبيّن مبلغ الوفورات بالتقريب التي يمكن تحقيقها في كل باب من أبواب الميزانية فيما إذا تم تطبيق هذا القرار تطبيقاً تاماً في حالة موظفي الخدمات العامة في نيويورك .

٦٣ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : سأله ما هي الموارد المتوقعة تحت بند الأنشطة الانف ذكرها في الفقرة ٣٤-٣ ، ١ ، (ب) ، (٧١) من الميزانية البرنامجية

(السيد كينشين ، المملكة المتحدة)

المقترحة وما هي المعايير التي تمت على أساسها برمجة الأنشطة المذكورة في الفقرة ٣٠-٣ ، ٢ ، (ب) ، (١٣١) . وقال إنه يرغب أيضاً في معرفة التاريخ الذي عقد فيه آخر اجتماع للجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة الخاصة بفلسطين .

٦٤ - الرئيس : دعا اللجنة إلى إعلان موقفها بشأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة قررت أن تعتمد توصيات ونتائج لجنة البرنامج والتنسيق الخاصة بالباب ٣ . (A/46/16 ، الجزء الثاني ، الفقرة ٨٥) .

٦٥ - وقد تقرر ذلك .

٦٦ - الرئيس : دعا اللجنة إلى إعلان موقفها بشأن الباب ٣ بكتمه . وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة توافق في القراءة الأولى على رصد اعتماد بمبلغ ٣٠٠٧٧٦٠ دولار في الباب ٣ ، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية ، علماً بأن المسائل التي أشيرت في القراءة الأولى ستبحث في أثناء المشاورات غير الرسمية وأنه سيتم إدخال التعديلات الازمة .

٦٧ - وقد تقرر ذلك .

الباب ٤ - الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة

٦٨ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أوضح قبل كل شيء أن معدل النمو المرتفع نسبياً (٤,٥ في المائة) يرجع أساساً إلى زيادة عدد الاجتماعات التي تطلبها مختلف الأجهزة ، ثانياً ، أن الأمانة العامة تقوم حالياً ، بناءً على طلب لجنة البرنامج والتنسيق ، بإنهاء إعداد التقرير المتعلق بخدمات الطباعة ، الذي يدخل في الوقت نفسه في إطار الباب ٤ والباب ٣٢ . ويأمل السيد بودو أن توافق اللجنة على النظر في هذا التقرير تحت الباب ٣٢ .

٦٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أوضح أن التخفيض الإجمالي بمبلغ ٥٩ ١٠٠ دولار المطلوب في الباب ٤ يمثل فقط الآثار المترتبة في هذا الباب على تخفيضات عامة أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقد أعربت هذه الأخيرة في الفقرة ٨-٤ من تقريرها عن توصية بشأن خدمات الطباعة ، تعكس اهتمامات تختلف عن تلك التي أعربت عنها لجنة البرنامج والتنسيق .

(السيد مسيلى)

وتركى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، فعلا ، أنه يجب ادخال الطرق الحديثة على أعمال الطباعة ويجب الحرص على أن تتم بنفس الطرق في كامل المنظمة .

٧٠ - السيدة بيرنفир (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قدمت التوصيات والنتائج التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق وهي التوصيات والنتائج الواردة في الفقرات ٩٤ الى ٩٧ من تقريرها . وقالت إن التوصية المتعلقة ببحث خدمات الطباعة جاءت نتيجة لمباحثات ورد تلخيصها في الفقرة ٨٩ . وأخيرا إذا كانت لجنة البرنامج والتنسيق لم تقدم أية توصية فيما يخص إعادة تصنيف الوظائف فذلك لأن ، كما لاحظت السيدة بيرنفير ، طلب إعادة تصنيف وظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق ، الوارد في الفقرة ٣٠-٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لم يواجه أي اعتراض .

٧١ - السيد اينوماتا (اليابان) : وافق على التوصية المتعلقة بتحديث وظائف التحرير ، التي ترد في الفقرة ٨-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وكذلك التوصية المتعلقة بنفقات الضيافة التي ترد في الفقرة ١١-٤ والتي يرد تعليلها في الفقرة ٦٧ من الفصل الاول من نفس التقرير . وأعرب عن أمله في أن تعرب اللجنة عن رأيها صراحة فيما يتعلق بهاتين التوصيتين وأن تتبع هذا الاسلوب في جميع توصيات اللجنة الاستشارية .

٧٢ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بوظيفة أمين لجنة البرنامج والتنسيق المقترح إعادة تصنيفها من الرتبة ف - ٤ الى الرتبة ف - ٥ ، أشار السيد بودو الى أن الأمر كان يتعلق قبل ذلك بوظيفة من الرتبة مد - ١ . ويود ممثل اليابان معرفة في أي وقت كان الأمر كذلك وماذا كان تعريف الوظيفة المقابلة في ذلك الوقت .

٧٣ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعرب عن ارتياحه لأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف قد خفضت بأكبر قدر ممكن نفقات سفر ممثليها ، ولكنه لا يفهم أسباب عدم تمكّن اللجنة الاستشارية ، كما حدث في حالات أخرى ، بالوفورات التي تحققت في الماضي للتوصية بضغط الاعتماد المطلوب فيما يتعلق بهذه النفقات في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ . وأعرب السيد ميكالسكي عن رغبته في معرفة أسباب توقع زيادة الموارد المتعلقة بالمراسم الرسمية المقدمة من رئيس اللجنة وأسباب إدراج المبلغ المطلوب في ميزانية شعبة حقوق الفلسطينيين وليس في ميزانية اللجنة .

(السيد ميكالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٧٤ - وأضاف قائلاً إنه من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في النفقات فيما يتعلق بالمجتمعات التي تنظمها الشعبة (الفقرة ٣٠٤ من الميزانية المقترحة) . بيده أن المجتمعات المتوقعة خلال الفترات السابقة لم تعقد جميعها وكانت الاعتمادات المطلوبة وبالفا فيها بصورة منهجية بدلاً من تمشيها مع النفقات الفعلية . ولذلك يتطلب ممثل الولايات المتحدة إلى الأمانة العامة أن تعدد بياناً مقارناً يبين عدد المجتمعات المتوقعة وعدد المجتمعات المعقدة بالفعل لكل فترة من الفترات الثلاث الأخيرة من فترة السنتين ، وكذلك مقدار الاعتمادات المرصودة ومقدار النفقات الفعلية . وأشار إلى أن تحفظات وفد بلده إزاء أنشطة اللجنة والشعبة ترد في الفقرة ٩٢ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق . وقال إن وفد بلده لا يتطلب أن تخضع الاعتمادات المقترحة لهاتين الهيئتين للتمويل ولكن ذلك لن يغير شيئاً في موقفه .

٧٥ - واستطرد قائلاً إنه فيما يتعلق بميزانية مكتب الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، أشارت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨-٤ من تقريرها ، إلى المشاكل المختلفة التي يسببها الأسلوب العتيق الذي تنفذ به أعمال التحرير . وسيكون من المناسب أن يقدم رئيس اللجنة الاستشارية معلومات تفصيلية عن هذه النقطة وأن تعلل الأمانة العامة لماذا لا يحقق استخدام التقنيات الجديدة زيادة في الانتاجية . وقد أوصت اللجنة الاستشارية بحق الأمين العام بتحديث مهام التحرير هذه . ومع ذلك ، كان ينبغي أن تتضمن الدراسة المتعلقة بادارة خدمات المؤتمرات التي اقترحت الولايات المتحدة اسنادها إلى خبير استشاري هذه المهام . وقد أيدت اليابان هذه التوصية .

٧٦ - ومضى قائلاً إن من المثير للدهشة أن توسيع اللجنة الاستشارية ، مع مراعاة استنتاجاتها ، بإنشاء وظيفة من الرتبة ف - ٤ في شعبة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات الأمانة العامة ، بحجة اتساع نطاق أنشطة الهيئات الحكومية الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن شأن حدوث نمو من هذا القبيل أن يعني أن توصية مجموعة الشهانية عشر الرامية إلى تبسيط عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال لم تعد سارية . ولذلك لا يسع الولايات المتحدة إلا أن تعارض إنشاء هذه الوظيفة من الرتبة ف - ٤ وأن تطلب دراسة المسألة بالتفصيل أثناء المشاورات غير الرسمية .

(السيد ميكالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٧٧ - واختتم قائلاً إنه أثناء مناقشات لجنة البرنامج والتنسيق ، سُئل عدد معين من الوفود عن أسباب عدم ادماج شعبة شؤون الجمعية العامة وشعبة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات الأمانة العامة . ومن الواضح أن المحاولات التي قام بها الأمانة العامة لم تتحقق نجاحاً . ويصر وفد الولايات المتحدة على أن تستأنف بحوثها في هذا الاتجاه ، مع الاهتمام بتحقيق الفعالية والوفرة .

٧٨ - السيد ليف (اسرائيل) : أبدى تحفظات قوية فيما يتعلق بالاعتمادات المطلوبة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين . وارتدى أن هذه الأنشطة ليست بناءة ولا تسهم بشيء في البحث عن حل سلمي لمشاكل المنطقة .

٧٩ - السيد ميرفييليد (كندا) : أشار إلى الاعتماد المطلوب في الفقرة ٢٠-٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وقال إنه يرى أن تعميم هذه الممارسة من شأنه إشارة العديد من المشاكل . وكذلك ، أيدَّ الآراء التي أعرب عنها في هذا الصدد ممثل الولايات المتحدة .

٨٠ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : أشار إلى الفقرة ١٠-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي بحثت في إطار الفصل الأول وأعرب عن تأييده التام لبيان رئيس لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد . بيَّد أنه أعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة ، في إطار المشاورات غير الرسمية ، بعض التوضيحات فيما يتعلق بالمسائل المختلفة التي يشيرها هذا الموضوع ، وتتعلق بوجه خاص بأن شاغل هذه الوظيفة حالياً هو الان موظف بالرتبة ف - ٥ .

٨١ - واختتم قائلاً إن وفد أوغندا يوافق على الاعتمادات المطلوبة لشعبة حقوق الفلسطينيين ويؤكد أنه ، ما دامت المبادرات التي اتخذت في الآونة الأخيرة في هذا المجال لم تؤد إلى تسوية قضية فلسطين ، ينبغي أن توافق الجمعية العامة رسمياً اعتمادات لهذه الشعبة .

٨٢ - السيد منير (الكويت) : أعرب عن تأييده لطلب الاعتمادات المتعلقة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي لا تزال أنشطتها ضرورية .

- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية) : أشار الى ملاحظات ممثل الولايات المتحدة ، وقال إن آلاف الوثائق لا تزال تحرر يدوياً . ومن شأن استخدام تقنيات الحاسوب ، ولاسيما برنامج مصمم وفقاً لخصائص المنظمة ، أن يسمح بالتعجيل بصورة كبيرة ب أعمال التحرير وأن يسهّل في القضاء على حالات التأخير التي كثيرة ما تعيق أعمال الهيئات الحكومية الدولية .

- واختتم قائلاً إنه فيما يتعلق بإجراءات دراسة الميزانية ، يسلم رئيس اللجنة الاستشارية ، وفقاً للممارسة الثابتة ، بـأية توصية للجنة البرنامج والتنسيق لا ترفضها اللجنة صراحة ، تعتبر أنها موافق عليها سواء ذكرت بوجه خاص أو لم تذكر .

- الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك اعتراف ، فإنه سيعتبر أن اللجنة تقرر تبني استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالباب ٤ (A/46/16) ، الفقرات ٩٤ إلى ٩٧ .

- وقد تقرر ذلك .

- الرئيس : دعا اللجنة الى ابداء رأيها بشأن الباب ٤ برمته . وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض ، فإنه سيعتبر أن اللجنة توافق في القراءة الأولى على رصد اعتماد بمبلغ ٥٠٠ ٧٣٣ ١٢ دولار للباب ٤ ، على أساس توصيات اللجنة الاستشارية ، مع مراعاة أنه ستجري دراسة المسائل المشار إليها في القراءة الأولى في مشاورات غير رسمية وسيجري ادخال التعديلات الضرورية .

- وقد تقرر ذلك .

- السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : لاحظ أن الأمانة العامة تعتزم تقديم معلومات تكميلية معينة أثناء المشاورات غير الرسمية ، وقال إن من الأفضل تلقي هذه المعلومات في الجلسة لإدراجها في المحاضر الموجزة . وأعرب عن أمله في أن تستطيع الأمانة العامة أن ترد على الوفود بأحسن التفاصيل فيما يتعلق بآليات الميزانية الباقي للدراسة .

- الرئيس : وافق على هذه الملاحظات .